

الحوار العربي-الأوروبي 1973-1989: بين المصالح النفطية والمعارضة الأمريكية

The Arab-European Dialogue 1973-1989: Between Oil Interests and the American Opposition

ملیكة محمدی^{1*}

¹ مخبر الدراسات التاريخية والحضارية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة البليدة-2، جامعة البليدة-2، لونيسى علي (الجزائر)، m.mohammedi@univ-blida2.dz

تاريخ القبول: 2023/11/02

تاريخ الإرسال: 2023/07/20

ملخص:

يتناول موضوع الدراسة الدور الجوهري الذي لعبه استخدام العرب لسلح النفط في حرب أكتوبر 1973 ومساهمته في إعطاء دفعة لتطور العلاقات العربية بأوروبا الغربية فيما يعرف بالحوار العربي-الأوروبي، لكن أولويات الطرفين كانت مختلفة، فالنسبة للجانب العربي كان يسعى إلى تأمين دعم الجماعة الاقتصادية الأوروبية في البحث عن حل عادل للصراع العربي مع الكيان الإسرائيلي، أما الجانب الأوروبي فكانت أولوياته تأمين إمدادات النفط، ولم يكن الاختلاف في الأولويات الدافع الوحيد الذي أدى إلى فشل المبادرة، بل كانت هناك اختلافات داخلية واضحة داخل المجموعة بشأن النهج المتبع تجاه القضية الفلسطينية، إلى جانب رد الفعل الأمريكي العنيف تجاه المبادرة والذي اعتبرته تدخلا أوروبا في شؤون الشرق الأوسط، والذي صاحبه ظهور متغيرات جديدة ساهمت في دخول الحوار في طريق مسدود، ومع اندلاع حرب الخليج الثانية والانقسام العربي إنتهى الحوار بشكل نهائي.

كلمات مفتاحية: الدول العربية؛ المجموعة الاقتصادية الأوروبية؛ الحوار العربي-الأوروبي؛ الصراع العربي-الإسرائيلي؛ النفط.

Abstract:

The subject of the study deals with the essential role played by the Arabs' use of the oil weapon in the October 1973 war and its contribution to giving impetus to the development of Arab relations with Western Europe in what is known as the Arab-European dialogue, and at a time when European countries motives were primarily economic, Arabs primary motives were finding a fair solution to the Palestinian issue, which contributed to the emergence of signs of the failure of the initiative from the beginning, especially with the United States of America expressing its opposition to the initiative, and the emergence of new changes, have contributed to the entry of dialogue at an impasse and with the outbreak of the Second Gulf War and the Arab division ended with a final dialogue.

Keywords: Arab countries; the European Economic Community; Arab-European dialogue; the Arab-Israeli conflict; oil.

یمثل التجاور حجر الزاویة فی العلاقات الأورو-عربیة، والذي أثر على حركیات العلاقات فی حوض البحر المتوسط، فی الجانب التجاري یعتبر الإتحاد الأوروی الشریك التجاري الرئیسی للعالم العربی، إذ یتحوز على نحو 50% من إجمالي التجارة العربیة. ولا تقتصر أهمية العالم العربی للإتحاد الأوروی على كونه شریكا مهما فحسب، ذلك أنه شریك لا غنى عنه فی قطاع مهم آخر وهو قطاع الطاقة، فالعالم العربی هو مصدر 20.4 % من واردات الإتحاد الأوروی من النفط (2011) ومن 22 إلى 25% من وارداته من الغاز (خضر، 2016، صفحة 22)

وتزايدت أهمية البلاد العربیة بالنسبة إلى الجماعة الاقتصادية الأورویة فی أعقاب حرب أكتوبر 1973، حیث كان لقرار العرب التاريخي برفع أسعار النفط الخام وتخفیض الإنتاج شهريا بنسبة 5%، ومنع تصديره إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا لمواقفها الداعمة بشكل قوی لإسرائيل اهتزازات عمیقة الصدی عالميا وبشكل خاص على الدول الأورویة (الحموی، 2010، صفحة 30)، وهو ما أدى بدول المجموعة الاقتصادية الأورویة إلى التحرك وانتهاج سياسة مستقلة تبعدها عن الإطار العام للسياسة الأمريكية، ومن هنا برزت مبادرة الحوار العربی-الأوروی، ولدراسة المسار الذي اتخذته هذه المبادرة انطلقنا من إشكالیة تاریخیة تمحورت فی کیف ساهم حظر النفط العربی فی حرب أكتوبر 1973 فی انطلاق مبادرة الحوار العربی-الأوروی ولماذا فشلت هذه المبادرة ولم تتطور إلى كیان إقليمي جدید یكون له وزن دوليا بالرغم من أهمية المبادرة للطرفین؟.

ولالإجابة على الإشكالیة قمنا باتباع خطوات منهجیة معتمدين على المنهج السردی والتحلیلی بشكل أوسع مع دعم الدراسة ببعض الإحصائیات بداية بتسلیط الضوء على الدوافع النفطیة فی الدعوة إلى الحوار العربی-الأوروی والتي جاءت فی إطار المجموعة الاقتصادية الأورویة مع إبراز موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المبادرة، ثم دراسة تطورات ومراحل المبادرة، وصولا إلى تقييم أسباب فشل المبادرة ودور الولايات المتحدة الأمريكية فی ذلك.

1- الدوافع النفطیة فی الدعوة إلى الحوار العربی-الأوروی

أدى بروز أهمية النفط العربی لأوروبا الغربیة كمصدر للطاقة على إثر فرض حظر النفط خلال الحرب إلى دفع تطور العلاقات بأوروبا الغربیة فیما یعرف بالحوار العربی-الأوروی، إلى الحد الذي دفع البعض إلى اعتبار الوضع یسمح للعالم العربی بالتحكم فی اقتصادیات الدول الأورویة الغربیة، وهكذا یكون ضمان الحصول على الطاقة النفطیة بانتظام ودون اضطراب من العالم العربی مصلحة أورویة عربیة حیویة، ولهذا فقد كان استخدام العرب لسلح النفط فی 1973 مؤثر من هذه الزاویة، فضلا عما أدى إلیه من أثار تضخمیة على اقتصاد أوروبا الغربیة زادت من الأزمة

الحوار العربي- الأوروبي 1973-1989: بين المصالح النفطية والمعارضة الأمريكية

الاقتصادية التي تواجهها، وتوجيه لضغوط سياسية عليها أصبح تكرارها وارد في حالة نشوب صراع جديد في الشرق الأوسط، وإزاء هذه التأثيرات كلها اختارت الجماعة الاقتصادية الأوروبية مواجهتها من خلال تحركين:

- أولها: ضمان إمدادات الطاقة في حالة الأزمات الجديدة في صراع الشرق الأوسط.
- ثانيا: التحرك نحو العالم العربي سواء لتحديد أثار سلاح النفط بالنسبة لأوروبا الغربية أو لإعادة تدوير رؤوس الأموال العربية النفطية التي تراكمت نتيجة رفع الأسعار إلى السوق الأوروبية، سواء باستيراد السلع والبضائع والخدمات أو بمشاركة الجانب الأوروبي في المشروعات العربية بالتكنولوجيا أو الخبرة الفنية (أحمد يوسف، 1985، صفحة 112).

وبالتالي يمكن فهم أن الحوار نشأ من "صدمة النفط" لعام 1973، وأحد ردود الفعل على المشاكل الاقتصادية التي واجهتها أوروبا بسبب ارتفاع أسعار النفط (Corbineau, 1980, p. 562)، في إطار السعي إلى استخدام نفوذهم السياسي لتحقيق أهداف اقتصادية (Albiniana, 2018, p. 276)، وهو ما أكده مؤتمر بروكسل في 6 نوفمبر 1973، حيث أوصت الدول الأوروبية التسع بإجراء مفاوضات في إطار الأمم المتحدة، وضرورة قيام إسرائيل بإنهاء الاحتلال الإقليمي الذي استمر منذ حرب 1967، ودعت إلى ضرورة إقامة سلام عادل ودائم والذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (Alguhon & André, 2005, p. 496).

أما الجانب العربي فكان يريد الاستفادة من أثار استخدام سلاح النفط في تأييد أكبر من جانب أوروبا، وتفهم أكبر لمطامع الجانب العربي (الباز، 1997، صفحة 59)، فكان دافعهم السياسي الأول اعتراف الجماعة الأوروبية بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والضغط على الكيان الإسرائيلي لتنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين (محافظة، 2009، صفحة 145)، وكان الموقف الأوروبي المتوازن عام 1967 الذي تمثل بالوقوف إلى جانب القرار 242 في مجلس الأمن الدولي دافعا قويا للعرب على المضي قدما بهدف الحصول من الدول الأوروبية على المزيد من المواقف المحايدة والمنسجمة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية (الحموي، 2010، صفحة 32)، وتوقعت الدول العربية التزاما سياسيا أكبر من الدول الأوروبية (Albiniana, 2018, p. 275).

أما الدوافع الاقتصادية فتمثلت في المساهمة الأوروبية في إنشاء قاعدة إنتاجية قوية في البلاد العربية وضمان نقل التكنولوجيا إلى العرب، والسعي إلى تثبيت قيمة الأموال العربية المستثمرة في أوروبا، والاشترك في ملكية وسائل الطاقة البديلة للنفط والحد من النشاط الاحتكاري

لشركات النفط والحد من أرباحها الطائلة، وفتح الأسواق الأوروبية للمنتجات العربية وضمان تنشيط الاستثمارات في أوروبا والبلاد العربية (محافظة، 2009، صفحة 145).

2- مبادرة الحوار العربي-الأوروبي في إطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية

دفعت حرب أكتوبر بلدان المجموعة الأوروبية إلى اتخاذ خطوات سريعة مستقلة عن السياسة الأمريكية (الحموي، 2010، صفحة 4)، وجاء الحوار نتيجة لمبادرة فرنسية في ديسمبر 1973 في مؤتمر بكونهاكن، وأكدت الجماعة الأوروبية خلال المؤتمر تبنيها للقرار 242 بجميع بنوده، وتبنى الاقتراح الفرنسي بشأن بدء حوار عربي-أوروبي تتحدد من خلاله العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الجماعة والدول العربية ومن ثم ظهرت فكرة الحوار العربي-الأوروبي (رفعت، 1997، صفحة 109).

وقد شارك في المؤتمر وبدعوة من المجموعة الأوروبية أربعة وزراء عرب برئاسة عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر وقتها، لنقل رسالة عربية إلى زعماء دول المجموعة الذين كانوا يعقدون قمة لهم في العاصمة الدانماركية بتاريخ 13 ديسمبر 1973، وضم الوفد العربي وزراء خارجية الجزائر، السودان، الإمارات العربية المتحدة وتونس، ونقل الموفدون العرب الأربعة إلى الزعماء الأوروبيين وجهة النظر العربية فيما يتعلق بالصراع العربي مع الكيان الإسرائيلي والسعي إلى إقامة شراكة حقيقية بين الطرفين، قائمة على أسس الانفتاح والتفاهم المتبادل (الحموي، 2010، صفحة 47).

وتمت المصادقة خلال المؤتمر على بيان حول شخصية أوروبا وتحديد نظرتها إلى العلاقات الدولية ودورها فيها، حيث أكد القادة الأوروبيون على الكيان الأوروبي المستقل ويحدد مبادئ السياسة الأوروبية المشتركة تجاه الأطراف الأخرى والمتمثلة في:

- أن الدول التسع وهي تتصرف كوحدة متميزة ستعمل على وضع علاقات منسجمة وبناء مع الدول الأخرى، على ألا تعرقل هذه العلاقات مسيرة الوحدة الأوروبية وفقا للأجال المحددة.

- في إطار المفاوضات القادمة لمجموعة الدول التسع مع غيرها من الدول، يجب أن تتماشى الإجراءات اللازمة لذلك مع الطابع الحاضر للكيان الأوروبي.

- بخصوص الاتصالات الثنائية مع الدول الأخرى، على بلدان المجموعة الأوروبية أن ترجع ما أمكن إلى المواقف المشتركة المتفق عليها.

- وفي النقطة 13 من البيان، ورد ذكر حوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا وما تنوى أوروبا عمله إزاءهما بالعبارات التالية: "أن المجموعة الأوروبية ستضمن الشروع في العمل لتحقيق التزاماتهما مع بلدان حوض البحر المتوسط وإفريقيا، وذلك من أجل تدعيم

الحوار العربي-الأوروبي 1973-1989: بين المصالح النفطية والمعارضة الأمريكية

الروابط القائمة منذ أمد طويل مع هذه البلدان، كما ترغب الدول التسع في الحفاظ على الروابط التاريخية مع جميع دول الشرق الأدنى والمساهمة في إقرار السلام وتحقيق الاستقرار والتقدم في هذه المنطقة" (عباس، 1974، الصفحات 14-15).

وفي 14 مارس 1974 طرحت هذه القضية في مجلس وزراء دول السوق المشتركة التسع ببروكسل، حيث صادق المجتمعون على مشروع قرار يفتح حوار مع الدول العربية، وقد كلف فالتر شيل وزير خارجية ألمانيا بوصفه رئيس المجلس بتلك المهمة (عباس، 1974، صفحة 15).

3- موقف الولايات المتحدة من إعلان الحوار العربي-الأوروبي

لم تتردد الولايات المتحدة عن التهديد بالتخلي عن بلدان المجموعة في مواجهة "الخطر السوفيياتي" في حال إصرارها على السير في النهج الاستقلالي إزاء الصراع العربي-الإسرائيلي، ففي أعقاب الإعلان عن بداية الحوار العربي-الأوروبي في مارس 1974 سارعت الولايات المتحدة باتهام دول المجموعة الأوروبية بعدم التشاور معها وعرقلة سياستها الهادفة إلى تسوية الصراع (جاد، 2005، صفحة 6).

وقد حمل لواء هذه المعارضة وزير الخارجية الأمريكي هنري كسنجر، ففي نفس اليوم الذي اجتمع فيه مجلس وزراء المجموعة الأوروبية حل كسنجر ببروكسل والتقى برئيس الندوة فالتر شيل، وقد أطلعته هذا الأخير على نص القرار الذي وافق عليه هو وزملاءه، ورغم أن فالتر شيل حاول أن يقنعه أن الحوار مع العرب لن يكون ضد الولايات المتحدة وأن التعاون المزمع تحقيقه مع العرب يعتبر امتداداً طبيعياً لسياسة المجموعة في البحر المتوسط، إلا أن الرئيس نكسون اغتاز من انسياق دول أوروبا الغربية وراء فرنسا دون استشارة أمريكا مسبقاً، وأبرق إلى المستشار الألماني فيلي برانندت يعتب عليه قبوله مبدأ عقد ندوة بين دول أوروبا التسع والدول العربية دون استشارة الولايات المتحدة، وأخذ كسنجر يتحدث عن طريق الصحافة أنه أصبح يفكر جدياً في مراجعة سياسة بلاده تجاه المجموعة الأوروبية، وليبرهن على ذلك، طالب بتأجيل لقاء بون بين الخبراء الأمريكيين والأوروبيين، وكان موضوع اللقاء تحديد أسس العلاقات الأوروبية-الأمريكية الجديدة في شكل بيانات بمناسبة زيارة الرئيس نكسون لأوروبا (عباس، 1974، صفحة 15).

واعترفت الولايات المتحدة الخطوة تحدياً للقيادة الأمريكية للتحالف الغربي وبداية لخروج أوروبا الغربية من مظلة السياسة الأمريكية واتباع سياسة مستقلة، كما رأت في الحوار انتقاصاً من العوائد الاقتصادية التي تجنيها الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لانفرادها بالهيمنة على أكثر مناطق الوطن العربي النفطية، لذلك بدأت الضغوط على البلدان الأوروبية في محاولة لتحجيم تدخلها في المنطقة، وفي هذا الإطار سارعت إلى إيجاد تسوية للنزاع العربي-الإسرائيلي.

واستغلت الولايات المتحدة تبني قرار مجلس الأمن رقم (338) للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وانعقد المؤتمر في جنيف بتاريخ 21 ديسمبر 1973، حيث تم إقصاء

أوروبا عنه ومشاركة كل من مصر، الأردن، الكيان الإسرائيلي، الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وامتنعت سوريا عن المشاركة فيه.

ومهد المؤتمر للإتفاقيات التي عقدت فيما بعد لفصل القوات بين مصر والكيان الإسرائيلي في جانفي 1974، وفي ماي 1974 بين سوريا وإسرائيل، وتم تنفيذ هذه الإتفاقيات بمساعدة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام (UNEF-2) في القطاع المصري- الكيان الإسرائيلي، وقوة مراقبي الأمم المتحدة لفصل القوات (UNDOF) في القطاع السوري- الكيان الإسرائيلي (الحموي، 2010، الصفحات 49-50).

كما تابعت الإدارة الأمريكية تدخلها في أوضاع الشرق الأوسط وإعاقة الحوار العربي-الأوروبي من خلال الضغط على الدول الأوروبية لاستبعاد الصراعات وجميع القضايا المرتبطة بحالة الطاقة العالمية ولا سيما قضايا الأسعار والعرض باستثناء ما يتعلق بتطوير الإمكانيات العربية في مجال التكرير والبتروكيمياويات (Rucz, 1978, p. 695)، ونجح في إقناع شركائه الغربيين الرئيسيين باستثناء فرنسا في عقد قمة في واشنطن في 11 فيفري 1974 حول الطاقة لتنسيق المسائل النفطية بين البلدان الغربية، والذي أدى إلى إنشاء "وكالة الطاقة الدولية" لتنسيق المسائل النفطية بين البلدان الغربية (Péan, 1975).

واحتدم الصراع في هذا المؤتمر وتمزقت الجبهة الأوروبية بين مؤيدين لأوروبا الأوروبية وعلى رأسهم فرنسا ومناصرين لأوروبا الأطلنطية وخاصة بريطانيا، إلا أن الولايات المتحدة حسمت الصراع لصالحها، وكان كسنجر زعيم المؤتمر يعلن "أن وحدة أوروبا لا يجب أن تقوم على حساب الوحدة الأطلنطية"، واتهم الداعين للتخلص من نفوذ الولايات المتحدة بالأنانية وصرح "أن بعض الأوروبيين - يقصد فرنسا يخطئون عندما يتصورون أن الشخصية الأوروبية تتحقق كلما تزايد ابتعاد أوروبا عن الولايات المتحدة الأمريكية"، والواقع أن الولايات المتحدة تخشى أن تقوم علاقات مباشرة بين المستهلكين والمصدرين، بل أن أي محاولة من هذا النوع تعتبره تمرد واعتداء على سيادتها، فهي الطريق الذي يجب أن تمر به كل الإجراءات للوصول إلى ذلك، وتقوم بهذا بحماية مصالحها الإحتكارية (بودودة، 1975، صفحة 32).

كما نجح كسنجر في إعادة إحياء مشروعه المسمى "ميثاق جديد للحلف الأطلسي" الذي تم التوقيع عليه في 26 فيفري 1974، والذي هدف من وراءه إلى توسيع وتعميق الحلف وذلك بإدخال اليابان من أجل المسائل النقدية والتجارية، وإيجاد كيان إقتصادي مفتوح ومتوازن يضم أوروبا واليابان والولايات المتحدة، ويتجاوز بذلك الأطر العسكرية كأساس للحلف وتحويله إلى إطار "الشمولية" الذي يوجّد المسائل السياسية والإقتصادية والعسكرية (الحموي، 2010، الصفحات 51-52)، ومنع أي إستراتيجية أوروبية لا تتوافق مع السياسة الأمريكية وتكون ضد التضامن

الحوار العربي-الأوروبي 1973-1989: بين المصالح النفطية والمعارضة الأمريكية

الأطلسي (Rucz, 1978, p. 962)، ففي خطاب ألقاه كسنجر في لندن شدّد على الحاجة الملحة لتعزيز التضامن في ظل القيادة الأمريكية (Péan, 1975).

إن الولايات المتحدة رأت في الحوار العربي-الأوروبي تطورا لا ينسجم مع إستراتيجيتها، بل ويؤثر على نفوذها ومركزها، إذ أنه يسمح لأوروبا باتخاذ مواقف إزاء مشاكل دولية مثل أزمة الشرق الأوسط لا تتفق مع خططها، لذلك بادرت منذ البداية إلى معارضة الحوار وإجراء ضغوط متعددة حتى تحول دون نجاحه ودون ظهور أوروبا بمظهر دول تتصرف بإرادتها وخارج إستراتيجية أمريكا في العالم (ع.ب.ق، 1975، صفحة 32).

ولهذا لم تستصغ فكرة الحوار العربي-الأوروبي، فعملت على منع وقوعه ثم تأجيله إلى أن تقوم بترتيب أمورها في المنطقة لتحويله في المجرى الذي تريده، وفعلا فقد نجحت في ذلك سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلى أن تأكدت أن هذا الحوار لن يمس مصالحها ولن يصيب إسرائيل بأي سوء، عند ذلك فقط أعطت الإشارة الخضراء لاستئنافه، وتغض النظر عن "الحوار" بعد أن تأكدت من حسن نية الأوروبيين إزاءها وسيرهم وفق المخطط الذي حدده كسنجر (بودودة، 1975، صفحة 32).

4- الاجتماعات المنعقدة في إطار الحوار العربي-الأوروبي

أعلن عن بداية الحوار العربي-الأوروبي رسميا في اجتماع باريس على المستوى الوزاري في 31 جوان 1974 (Rucz, 1978, p. 962)، وفي 28 أكتوبر 1974 صادقت القمة العربية في الرباط رسميا على الحوار الأوروبي (EAD)، إلا أن كلا من الجانبين كان له أهدافه التي تختلف في طبيعتها عن أهداف الآخر، بينما إهتم العرب بتحديد سياسة مشتركة ومتناسكة بشأن القضية الفلسطينية، كان الأوروبيون يسعون لجني أرباح إقتصادية ومالية، فضلا عن الأرباح في مجال الطاقة (خضر، 2016، صفحة 24).

وإذا كان النفط موضع اتفاق كمصدر رئيسي للحوار العربي-الأوروبي، إلا أنه تم استبعاده من جدول أعمال الحوار، وذلك عندما اتخذت المجموعة الأوروبية قرارها ببدء الحوار مع الأقطار العربية (أحمد يوسف، 1985، صفحة 112).

وقد بدأت ملابسات هذه المسألة بتقديم الجانب الأوروبي لمذكرة تتضمن المفهوم الأوروبي للحوار ولم تدرج النفط فيه، على الرغم من أن الجانب العربي كان قد قدم مذكرة أشار فيها إلى الدوافع النفطية التي يمكن للدول الأوروبية الغربية الاستفادة منها في الحوار العربي-الأوروبي (أحمد يوسف، 1985، صفحة 113).

حيث أن الدول الأوروبية رضخت للضغوط الأمريكية لاستبعاد المسائل النفطية من الحوار تحت ستار إبقاء هذه المسائل في إطارها التقني، حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت الضغط على المجموعة الأوروبية حتى لا يتضمن الحوار أي مواضيع سياسية، إذ أنها أدركت أن طرح

موضوعی النفط والسیاسة فی إطار الحوار العربی-الأوروبی لا بد أن یؤدیا إلى انتزاع مواقف أوروبیة سیاسیة قریبة من الموقف العربی وبعیدة عن الطروحات والتصورات الأمریکیة. وذلك مقابل إعطاء العرب ضمانات أو تسهیلات نفطیة للمجموعة الأوروبیة. وبذلك یمکن - حسب التصور الأمریکی- أن تخلق المجموعة العربیة إنشقاقا فی الحلف الغربی فی سیاسته الشرق-أوسطیة باستعمال ورقة النفط.

وبذلك كان إنشاء الوكالة الدولیة للطاقة لطمأنة الأوروبیین إلى مبدأ المشاركة النفطیة مقابل ربطهم بها نفطیا، حیث أكملت هذا الربط باحتواء أي إمکانیة لتعاون أوروبی-عربی نفطی قد یتوسع إلى مجالات أخرى لیست بالتأکید لمصلحتها، ویأتي الرضوخ الأوروبی للضغط الأمریکی باستثناء النفط من الحوار نتیجة تأکید أكثر أعضاء المجموعة فی تلك الفترة للسیاسة الأمریکیة عامة تجاه الشرق الأوسط، ولعدم وجود تصور واضح عند البعض حول طبیعة ومنحی التعاون الإقلیمی الذی سیقام بینهم وبین العرب وحول التنازلات أو المواقف السیاسیة المطلوبة منهم لإنجاحه (حتی، 1972، صفحہ 15)، وبالتالي غیاب إستراتیجیة حقیقیة مشتركة بین الدول التسعة فی المجموعة الأوروبیة (Rucz, 1978, p. 962).

وتبلور النجاح الأمریکی فی تحجیم النهج الاستقلالی للجماعة الأوروبیة إزاء الصراع العربی مع الکیان الإسرائیلی، فی اجتماع دول الجماعة بمدينة جیمنس بألمانیة الغربیة فی أفریل 1974، فقد صدر عن الاجتماع بیان نص على ضرورة إشراك الولايات المتحدة -بشكل ما- فی المشاورات السیاسیة للمجموعة (جاد، 2005، صفحہ 6). وفی إعلان أوتاوا فی 19 جوان 1974 أكدت دول المجموعة على أن المشاورات فی إطار الحوار "تكون واقعیة و غیر رسمیة وودیة" وأن تخضع للتشاور مع الولايات المتحدة (Rucz, 1978, p. 966)، واصطدم بذلك الحوار منذ البداية بموقف الجماعة الأوروبیة الرافض للاعتراف أو حتی التعامل مع منظمة التحریر الفلستانیة، وألغی اجتماع عربی-أوروبی كان مقرر أن یعقد فی نوفمبر 1974 نتیجة للموقف الأوروبی، ولكن توصل الطرفان إلى إيجاد مخرج للحوار باعتماد طبیعة الوفد الموحد، وتقرر أن تبدأ أعمال الحوار على مستوى الخبراء-المستوى الفنی- فی عام 1975.

ویأتي ذلك مؤشرا لرغبة الطرف الأوروبی فی مسایرة الولايات المتحدة بتلاقی المواضيع السیاسیة عبر تأجیل الحوار على المستوى السیاسی (حتی، 1972، صفحہ 15)، وعقدت تلك الهیئات عدة اجتماعات منذ عام 1975 ولكن الفرق فی الأولویات منعت تحقق أي تقدم ملموس (الباز، 1997، صفحہ 60).

1-4 المرحلة الأولى من الاجتماعات 1973-1979

4-1-1 اجتماع القاهرة

إفتتح الحوار العربي الأوروبي على المستوى الفني في القاهرة في 10 جوان 1975، وقدم الجانب العربي ورقة عمل ركزت على قضية فلسطين والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وتحرير الأراضي العربية المحتلة كافة، وتناولت أيضا التعاون الاقتصادي والتقني والثقافي مع الجماعة الأوروبية، واشتمل هذا التعاون على تطوير البنية الهيكلية للاقتصاد العربي بتنوع مصادر الدخل، ومنح مزايا وإعفاءات جمركية وغير جمركية وتسهيلات تجارية للسلع العربية، وضمان نقل التكنولوجيا المتقدمة من أوروبا إلى البلاد العربية، وتوفير الخدمة الأوروبية المصرفية (محافظة، 2009، صفحة 143).

وعلى إثر إنتهاء اللقاء في القاهرة تأكد الجميع أن الخلاف في تفسير وفهم الأهداف الحقيقية من الحوار كبير للغاية، وأن مواقف الطرفين متباعدة، ففي حين أصّر الجانب الأوروبي على تضمين جدول أعمال جلسات الحوار مواضيع اقتصادية وثقافية وأهمل الشقين السياسي والنفطي، كان الجانب العربي يلح بقوة على ضرورة إدخال هذين الموضوعين على جدول أعمال لجان الحوار. ونظرا لإلحاح الوفد العربي وبغية التوصل إلى تقريب وجهات النظر، قرر الطرفان اعتماد بيان مشترك (الحموي، 2010، صفحة 143)، حدد المبادئ العامة للحوار العربي – الأوروبي وأكد على التعاون الذي يجب أن يساهم في:

- تعزيز العلاقات القائمة بالفعل وتطوير الصداقة بين الدول والشعوب المعنية (Corbineau, 1980, p. 563) و" أن نمو وازدهار التعاون الاقتصادي الأوروبي العربي يجب أن يساهم في تعزيز الاستقرار والأمن والسلام العادل في المنطقة العربية والنهوض بقضية السلام والأمن في العالم" (Rucz, 1978, p. 962).

- في المجال الاقتصادي يقوم الحوار على تعاون أكثر تحديدا نحو تنمية الدول العربية وتمهئة الظروف المناسبة لهذه التنمية، وقد شملت المذكرة مجالات التعاون الاقتصادي.

- وفي الملحق الخامس من البيان الختامي تم تحديد أجهزة الحوار العربي-الأوروبي والمتمثلة في الهيئة العليا واللجنة العامة والتي تضم مندوبين وأعضاء من الطرفين، واعتبرت اللجنة العامة هي المسؤولة عن النشاط العام للحوار ومتابعة تطوره في مختلف المجالات، واتفق الطرفان على تمويل عدد معين من المشاريع، وتشكل هذه المشاريع البعد الرسمي للحوار (Corbineau, 1980, p. 563).

ويلاحظ مما احتواه البيان، أن الموضوع السياسي والتعاون في مجال الطاقة غائبا كليا عن ميادين التعاون المذكورة في البيان، ويشار أيضا إلى بداية ظهور الانقسامات بين بعض الدول

العربية، كما كان لرحيل الملك فيصل دور هام في ذلك، لأن الفراغ الذي أحدثه غيابه شجع بعض القادة العرب على اتخاذ مواقف اتصفت بالانفرادية (الحموي، 2010، صفحة 62)، إلى جانب وجود بعض البلدان العربية ذات الدخل المنخفض والغير المنتجة للنفط، والتي إعتبرت جهات فاعلة مستقلة في الحوار بشكل واضح (Corbineau, 1980, p. 561)، وكانت أكثر التزاما بكثير من الدول الغنية بالموارد النفطية (Albiniana, 2018, p. 275).

2-1-4 إجتماع روما

عقد الاجتماع الثاني للخبراء في روما في جويلية 1975، وفيه تم الاتفاق على تأليف مجموعات عمل سبع، تتناول مجالات التصنيع والبنية الهيكلية الأساسية والتعاون المالي والتجارة، والتعاون العلمي والتقني والمسائل الثقافية والاجتماعية والأيدي العاملة.

4-1-3 إجتماع أبوظبي

عقد في 22 نوفمبر 1975 واعتمدت مجموعات العمل السبع في نهاية الاجتماع وثيقة مشتركة، تضمنت ما أحرزته المجموعات من تقدم والمشاكل التي مازالت قائمة دون تقدم.

4-1-4 إجتماع لوكسمبورغ

عقد الاجتماع الأول للجنة العامة للحوار في لكسمبورغ في ماي 1975 على مستوى السفراء (محافظة، 2009، صفحة 144)، ولأول مرة يدخل الحوار مرحلة تحديد إطاره الشامل بأبعاده السياسية والاقتصادية والفنية، ورغم استمرار الجانب الأوروبي في رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني، إلا أن الاجتماع انطوى على أهمية كبيرة، إذ اعتبر مساهمة في بلورة الحوار وتوضيح مختلف جوانبه ووضع أسس سليمة لتعاون مثمر نزيه بين الوطن العربي وأوروبا (ع.ب.ق، 1975، صفحة 13).

وعندما حاولت المجموعة الأوروبية إصدار بيان جديد حول الشرق الأوسط في مؤتمر لندن 1977 حين اتخذت خطوة جديدة لدعم القضية الفلسطينية، في إطار تأكيد ضرورة التعبير عن "الهوية الوطنية الفلسطينية" والدعوة لصالح "حركة للشعب الفلسطيني" (Albiniana, 2018, p. 276)، سارعت واشنطن بأد هذه المحاولة مؤكدة أن مثل هذه المحاولات من شأنها التأثير السلبي على الجهود التي يبذلها وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت سيروس فانس، وقد أيدت بريطانيا وألمانيا الغربية وهولندا الرؤية الأمريكية، مما أدى إلى تحول بيان المجموعة إلى "دعوة أطراف الصراع إلى التجاوب مع الجهود الدبلوماسية الأمريكية، وعندما عادت دول المجموعة الأوروبية للعمل بالتوافق مع السياسة الأمريكية ومع تفكك المواقف العربية. قررت دول المجموعة الأوروبية استبعاد الجانب السياسي من الحوار على النحو الذي تبلور في اجتماع تونس.

4-1-5 إجتماع تونس

عقدت اللجنة العامة للحوار اجتماعها الثاني في تونس ما بين 7-13 فيفري 1977 وتبين أن الحوار حقق تقدما في مجالاته الاقتصادية، دون أن يحرز أي تقدم في المجال السياسي، وبعد تبادل الآراء في المواضيع السياسية والاقتصادية، قررت اللجنة الموافقة على إنشاء مركز عربي-أوروبي لنقل التكنولوجيا والموافقة على تكوين لجنة متخصصة من الطرفين تخول لها صلاحية إعداد مشروع إعلان مشترك.

4-1-6 إجتماع بروكسل

في إجتماع اللجنة العامة الثالث الذي عقد في بروكسل ما بين 24-28 أكتوبر 1977، أيقن الطرفان على تأليف لجنتين الأولى تبحث في الأمور السياسية والثانية تبحث في المسائل التقنية والإقتصادية، ولم تتمكن اللجنتان من التوصل إلى نتائج إيجابية.

4-1-7 إجتماع دمشق

أصّر الطرف الأوروبي في الإجتماع الرابع للجنة العامة الذي عقد في دمشق من 6 إلى 11 ديسمبر 1978 على موقفه السياسي المعروف من الصراع العربي مع الكيان الإسرائيلي دون تقدم، وكاد الحوار أن يصل إلى طريق مسدود (محافظة، 2009، صفحة 144).

تباطأ الحوار العربي-الأوروبي بعد إبرام إتفاقية كامب دايفيد سنة 1978 ومعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية في 25 مارس 1979، وقد باركت الجماعة الأوروبية عملية السلام (محافظة، 2009، صفحة 146)، وفي 1979 توقفت الاجتماعات بعد أن علقت عضوية مصر في الجامعة العربية (رفعت، 1997، صفحة 110)، ونقل مقرها إلى تونس وانتهاء بطلب الجامعة العربية تعليق الحوار العربي-الأوروبي بشكل مؤقت نظرا للشرخ الهائل الذي أحدثته إتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية في الوضع العربي (الحموي، 2010، صفحة 163).

في الوقت الذي تحققت فيه أهداف أوروبا من الحوار إلى حد كبير، حيث أصبحت أوروبا الشريك التجاري في العالم العربي وتم إعادة تدوير 40% من البترودولارات في الأسواق الأوروبية (Bachara, 2019).

2.4 المرحلة الثانية من الحوار 1980-1989

كان للمتغيرات التي وقعت على الساحة الدولية وعلى مسرح المنطقة العربية بمثابة دافع إلى تحرك أوروبي للقيام بمبادرات جديدة، ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

- حالة عدم الاستقرار التي أوجدتها الثورة الإيرانية منذ أواخر 1979 والتي انعكست على الوضع النفطي، حيث أصبحت الاقصاديات الأوروبية الأكثر ارتباطا وتبعية للنفط العربي، فضلا عن المشكلات التي ترتبت عن هذه الثورة، سواء على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق

بمستقبل الأنظمة العربية القائمة في الخليج، أو على الصعيد العالمي فيما يخص التوازن بين الدولتين العظميين.

- التدخل السوفياتي في أفغانستان في نهاية 1979 والانعكاسات الدولية التي خلفها، فقد أبرز هذا الغزو بعد الثورة الإيرانية مدى عجز الولايات المتحدة عن التصدي لهذا التغلغل السوفياتي، الذي عزز نفوذه باقترابه من منطقة الخليج حيث تقع حقول النفط وكذلك الممرات المائية الإستراتيجية، فقد ساهم هذا التدخل السوفياتي في توتير العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوروبيين.

- استمرار تصاعد أسعار النفط بسبب العوامل السابقة، وكذلك نظرا لتهافت كثير من الدول المستهلكة على إبرام عقود مباشرة مع الدول المنتجة لضمان تزودها بالنفط، ولو بأثمان مرتفعة عن الأسعار الرسمية التي تحددها منظمة الأوبك.

في ضوء هذه المستجدات فقد حرصت الدول الأوروبية على تأكيد رغبتها المتأصلة في البحث عن مبادرة لتسوية أزمة الشرق الأوسط، وهكذا فقد تميز عام 1979 بنشاط دبلوماسي أوروبي مكثف استهدف تنشيط الحوار العربي-الأوروبي وتطوير موقف أوروبا من خلال عدة صيغ وأشكال.

وتأسيسا على ذلك، فقد توج قرار القمة الأوروبية المنعقد في البندقية هذا التقدم، حيث حرص على تحديد دور خاص لأوروبا بسبب "الروابط التقليدية" و"المصالح المشتركة مع المنطقة"، وطالها بالعمل بطريقة أكثر صلابة من أجل السلام (بوقنطار، 1967، الصفحات 69-70).

4-2-1 إعلان البندقية

حاولت الدول الأوروبية في السنوات التي تلت طرد مصر من الجامعة العربية وإيقاف الحوار العربي-الأوروبي إعادة تفعيل هذه المبادرة، من خلال المشاركة السياسية بشكل أكبر في هذا المجال، وكان إعلان البندقية الجهد الرسمي في هذه المسألة (Albiniana, 2018, p. 276)، ففي 13 جوان 1980 أصدر الإتحاد الأوروبي إعلان البندقية والذي طرح تصور لحل الصراع في الشرق الأوسط يقوم على أساس وقف أعمال العنف والاعتراف بجميع الأطراف بما فيها الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، وضمان الحدود الآمنة والمعترف بها للكيان الصهيوني انطلاقا من قراري مجلس الأمن (242) و(338) (بوقنطار، 1967، الصفحات 70-71).

حيث أكدوا لأول مرة وبصفة علنية حق الشعب الفلسطيني في تحقيق المصير، وكذا ضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في الحل السلمي لمشكل الشرق الأوسط، وهكذا بدأت أولى المؤشرات على قبول المجموعة ربط المنظور الاقتصادي للحوار العربي الأوروبي بالمنظور السياسي (ولعلو، 1980، صفحة 76).

الحوار العربي- الأوروبي 1973-1989: بين المصالح النفطية والمعارضة الأمريكية

ولاقى إعلان البندقية حملة إسرائيلية عنيفة، كما اعتبرت الولايات المتحدة بيان البندقية وكأنه جاء ليدمر النجاح الدبلوماسي الذي حققته الإدارة الأمريكية بزعامة الرئيس كارتر من خلال توقيع مصر وإسرائيل لاتفاقات السلام في كامب-دافيد (محافظة، 2009، صفحة 118).

أما الدول العربية فقد اعتبرت البيان خطوة إيجابية إلى الأمام، ورحبت به جميع الدول العربية دون استثناء، بالإضافة إلى جامعة الدول العربية، واعتبرته خطوة أولية إلى الأمام (الحموي، 2010، صفحة 116).

وتجددت اجتماعات الطرفين على مستوى الخبراء انطلاقاً من نوفمبر 1980 في لوكسمبورغ، والذي إستؤنف من خلاله الحوار وترأس الوفد العربي ممثل منظمة التحرير الفلسطيني، واتضح من هذا الاجتماع أن الهدف منه هو إعطاء "الحوار" أبعاداً سياسية إلى جانب التطرق لبعض القضايا الاقتصادية (ولعلو، 1980، صفحة 76).

ورغم اللقاءات المتعددة التي عقدت على مستوى الخبراء (لاهاي في فيفري 1981، تونس في أبريل 1981، لاهاي في ماي 1981، لندن في 1981)، إلا أنه فشلت في عقد أي اجتماع على المستوى الوزاري أو على مستوى اللجنة العامة للحوار، نظراً لاختلاف الطرفين على موضوع مشاركة مصر التي علقت عضويتها في جامعة الدول العربية إلى جانب تجاوز الدول الغربية للصدمة النفطية الثانية وعودة تدفق النفط وانخفاض أسعاره، بالإضافة إلى توجه دول المجموعة إلى فتح حوار جديد مع دول مجلس التعاون الخليجي الست لما تمثله أسواقها من أهمية بالغة لاستيعاب البضائع الأوروبية (الحموي، 2010، صفحة 164).

2-2-4 إجتماع أثينا 15 ديسمبر 1983

عقدت اللجنة العامة للحوار اجتماعها الخامس في أثينا، في أجواء من التباعد النسبي ومن الفتور الذي بدأ يسود العلاقات، وقد انتهى المؤتمر إلى فشل إضافي، فعلى الصعيد السياسي لم يطرأ على الموقف الأوروبي أي تقدم تجاه الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطيني كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

وعقد الزعماء الأوروبيون قمة لهم في دبلن في 1984 وصدر على إثرها بيان جماعي تضمن للمرة الأولى فكرة جديدة، إذ تحدث الأوروبيون عن "مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية بالنزاع، وهي الدول العربية وإسرائيل على قدم المساواة، كما أنه يفسر اعترافاً ضمنياً بالدور الهام الذي يلعبه الشعب الفلسطيني في الجهود المبذولة لإيجاد حل للنزاع العربي-الإسرائيلي (الحموي، 2010، صفحة 149).

في الوقت الذي توالى فيه الانقسامات في الصف العربي، بسبب الانقسام الداخلي بين البلدان العربية أثناء الحرب العراقية-الإيرانية من 1980 إلى 1989 والعدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982، وانخفاض أسعار النفط للمرة الأولى عام 1982، ولم يكن لدى دول أوروبا الرغبة في

استعداد الولايات المتحدة تحت رئاسة رونالد ريغان، الذي كان معارضا تماما لاستقلالية الإتحاد الأوروبي في التعامل مع الصراع العربي-الإسرائيلي، خاصة مع وصول الرئيس فرانسوا ميتران إلى الحكم في فرنسا (خضر، 2016، صفحة 25).

وفشلت الجهود العربية الهادفة إلى عقد قمة عربية منذ 1982 وإلى غاية إنعقاد قمة عربية استثنائية في الدار البيضاء بتاريخ 7 أوت 1985 بغياب مصر، أكد فيها القادة العرب دعوتهم لعقد مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة فعالة من منظمة التحرير الفلسطينية في هذا المؤتمر (الحموي، 2010، صفحة 191).

إجتمعت اللجنة المصغرة الخاصة بالحوار العربي-الأوروبي مرتين خلال عام 1985، الأولى في روما بتاريخ 7 فيفري 1985 والثانية بتونس بتاريخ 6 جوان 1985 بهدف الإتفاق على عقد الاجتماع السادس للجنة العامة للحوار في عاصمة عربية قبل نهاية عام 1985، غير أن اللقاءين لم يسفرا عن أي إتفاق نظرا لإصرار الجانب الأوروبي على دعوة مصر للمشاركة في اجتماعات الحوار، ورفض معظم الدول العربية لهذه المشاركة، الأمر الذي أدى إلى تقاعس رغبة الأوروبيين باستئناف الحوار، وتوقف كل الجهود لتحقيق ذلك (الحموي، 2010، صفحة 192).

4-2-3 إجتماع باريس

حينما عادت مصر إلى الصف العربي وإلى لعب دور إقليمي خاص بها في إطار جامعة الدول العربية عام 1989، انفتح الباب من جديد لعودة الحوار العربي-الأوروبي، حيث وفي نفس السنة وبعد مبادرة فرنسية عقد اجتماع في باريس على مستوى وزراء الخارجية بين يومي 22 و23 ديسمبر 1989 (الحموي، 2010، صفحة 194). وكان الهدف في الأساس من اللقاء إعطاء الحوار العربي-الأوروبي المتعثر دفعة قوية وجدية إلى الأمام في إطار المساعي الفرنسية لتعزيز دورها في الجنوب (خضر، 2016، صفحة 26).

ألقى الرئيس ميتران كلمة إفتتاحية عبّر فيها عن التزامه الشخصي بدعم العلاقات العربية-الأوروبية وصرح "إن طموحنا الطبيعي، الذي كان لدينا قبل خمسة عشرة عاما هو إعطاء إطار نموذجي للحوار، لكن ذلك وللأسف لم يتحقق، وغاص الحوار العربي-الأوروبي منذ عشرة أعوام في الرمال، لذلك هناك اليوم أملا في إخراجنا من الحفرة التي سقط فيها، ورفعنا إلى مستوى سياسي رفيع، وإعطاء معناه كحوار البعد المناسب لأنه هام بالنسبة لنا ولكم، إنني أمل أن يكون الحوار العربي-الأوروبي تنسيقا وتعاوننا، وعندها سيكون ممكنا إيجاد تسوية للمشكلة الصعبة وهي النزاع العربي مع الكيان الإسرائيلي، تسوية تأخذ بالحسبان حقوق الدول وحقوق الشعوب، وتقضي إلى حق الكيان الإسرائيلي بالوجود وحق الشعب الفلسطيني بالعدالة التي تعني حرية تمتعه بحقوقه الأساسية، وأولها حقه في تقرير المصير وأعتقد أنه من الضروري لتحقيق ذلك، عقد مؤتمر دولي

الحوار العربي-الأوروبي 1973-1989: بين المصالح النفطية والمعارضة الأمريكية

يجمع كل الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك في إطار مناسب" (الحموي، 2010، الصفحات 194-195).

وقد توصل إلى إقامة الحوار لحل القضايا السياسية في إطار الهيئة الثلاثية التي تجتمع بانتظام، وقد عهد إليها بمعالجة الجوانب السياسية ويجب عزل الحوار الاقتصادي عن الحوار السياسي، أما اللجنة العامة فهي بمثابة الجهاز المركزي تعالج الجوانب الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية ومهمتها توجيه ومراقبة عمل اللجان الفرعية الثلاث، واحدة تختص بالقضايا الاقتصادية والثانية متعلقة بالقضايا التقنية والثالثة معينة بالشؤون الاجتماعية والثقافية (الباز، 1997، صفحة 59).

ومع أن قرارات اجتماع باريس كانت متواضعة ومحدودة قياسا على ما كان يأمله العرب منه، إلا أنها اعتبرت خطوة مهمة أنعشت استئناف الحوار العربي-الأوروبي وفق صيغة حديثة بعد سنوات من الجمود.

4-2-4 إجتماع دبلن

عقدت اللجنة العامة للحوار إجتماعها السادس والأخير في 7 جوان 1990 بمدينة دبلن بإيرلندا (الحموي، 2010، صفحة 196)، وكان لتباعد المواقف السياسية المتزايدة بين الجانبين أثر على الاجتماعات والتي لم تتوصل إلى أي نتيجة عملية.

وكان نهج المجموعة الأوروبية خلال اجتماعات اللجنة العامة للحوار العربي-الأوروبي، يقتصر على الإعلانات السياسية التي تم تقديمها من مجموعة السبعة على مستويات أعلى، وكان إعلان بروكسل في 6 نوفمبر 1973 هو الالتزام الوحيد الأكثر وضوحا وطموحا في إطار السعي إلى استخدام نفوذهم السياسي لتحقيق أهدافهم الاقتصادية (Albiniana, 2018, p. 276). في ظل المتغيرات الدولية التي كانت تتسارع في الحدوث بدون سابق توقع، وأبرزها تصدع الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية والوسطى والتي أحدثت أصداء عميقة على القارة الأوروبية.

ولم يمضي شهر على انتهاء اجتماع دبلن حتى اندلعت حرب الخليج الثانية بعد الغزو العراقي للكويت صباح 2 أوت 1990، موجه بذلك أكبر ضربة لكل ما تبقى من تضامن عربي كان متصدعا أصلا منذ اتفاقية كامب-دافيد (الحموي، 2010، صفحة 197)، ومع وصول قوات التحالف الدولي تحت القيادة الأمريكية إلى الشرق الأوسط لتحرير الكويت، تابعت أوروبا تراجعها مكروهة عن المنطقة تاركة أمر إدارة أزماتها وحلها للأمريكيين (الحموي، 2010، صفحة 198).

5- خاتمة

بالرغم من محاولات الدول الأوروبية والتي قادتها فرنسا بالتحرك للمساهمة في إيجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها في المنطقة، إلا أنها ظلت عاجزة عن تحويل مقرراتها إلى مبادرات ملموسة حيث اصطدمت بعدم وجود إستراتيجية مشتركة حقيقية بين دول

المجموعة تجاه الصراع العربي-الصهيوني، وبالمعارضة الأمريكية والتي كان لها دور كبير في إفشال المبادرة.

إن ما حدث من تطور في المواقف الأوروبية ومحاولة انتهاج سياسية مستقلة تبعتها عن الإطار العام للسياسة الأمريكية، جاء نتيجة للصدمة النفطية وارتفاع الأسعار والتهديد بتوقف الإمدادات النفطية، وبالتالي بمجرد أن انتهت الحرب وبدأت الدول العربية في الرفع التدريجي للحظر والذي قابله انخفاض أسعار النفط لم تجد الدول الأوروبية مبرراً للإستمرار في سياستها المستقلة التي ساهمت في توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن دول المجموعة بالرغم من عدم تبنيها لأي قرار يخدم القضية الفلسطينية تمكنت من تحقيق أهدافها في أن تكون أهم شريك تجاري مع دول العالم العربي، وفي المقابل لم تتمكن الدول العربية من استغلال المبادرة في الإستفادة من نقل التكنولوجيا والتقنية إلى دولها.

وكان لانتشار القوات الأمريكية في الخليج العربي بعد نهاية حرب الخليج الثانية وإخضاع دول المنطقة لسيطرتها المباشرة وتجريد العرب من سلاحهم النفطي، تأثيرها المباشر على القرارات المتخذة في هذا الجانب في ظل الإنقسام العربي، وبظهور كل هذه المتغيرات زالت مبررات الحوار الذي دعت إليه الدول العربية.

قائمة المراجع

أولا المراجع باللغة العربية

1. أحمد أحمد يوسف. (1985). تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية. القاهرة: دار المستقبل العربي.
2. أحمد رفعت. (1997). العرب ومبادرات السلام الأوروبية-الأمريكية. أعمال الملتقى الدولي الخامس حول: العلاقات العربية-الأوروبية حاضرها ومستقبلها. باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي.
3. أسامة الباز. (1997). الحوار السياسي العربي-الأوروبي: نشأته. حاضره. مستقبله. أعمال المؤتمر الدولي الخامس حول: العلاقات العربية-الأوروبية حاضرها ومستقبلها. باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي.
4. الحسان بوقنطار. (1967). السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. بشارة خضر. (2016). أوروبا والعالم العربي. رؤية نقدية للسياسات الأوروبية من 1957-2014. الدوحة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
6. ع.ب.ق. (أوت، 1975). على هامش إجتماع لوكسمبورغ. من أجل حوار عربي-إيجابي مفيد. المجاهد.
7. على، محافظة. (2009). العرب والعالم المعاصر. القاهرة: الشروق للنشر والتوزيع.

الحوار العربي-الأوروبي 1973-1989: بين المصالح النفطية والمعارضة الأمريكية

8. عماد، جاد. (2005). مستقبل العلاقات العربية-الأوروبية. مؤتمر العلاقات العربية-الأوروبية بعد 11 سبتمبر: الواقع والأفاق.
9. فتح الله ولعلو. (1980). الإقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية. الدار البيضاء: دار النشر المغربية.
10. فيصل الحموي. (2010). الحوار العربي الأوروبي (1957-2010). بيروت: دار النفائس.
11. محمد بودودة. (أوت، 1975). الحوار العربي-الأوروبي. المجاهد.
12. محمد، عباس. (17 مارس، 1974). العرب-أوروبا الغربية. ما وراء الحوار والتعاون. المجاهد.
13. ناصيف حتي. (أكتوبر، 1972). الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية-الأوروبية. المستقبل العربي.

ثانيا المراجع باللغة الاجنبية

14. Albiniana, R. (2018). Du dialogue euro-arabe à un sommet euro-arabe: réorganiser le partenariat entre L'U E et les pays arabes. *Annuaire IE Med de la Méditerranée*.
15. Alguhon, M., & André, N. (2005). *La France de 1940 à nos Jours*. Paris: Armand Colin.
16. Bachara, K. (2019, Mai 7). L'Europe et le Monde Arabe: vers un partenariat stratégique. *Maroc Diplomatique*.
17. Corbineau, B. (1980). Le dialogue euro-arabe, instance du nouvel ordre international (1973-1978). *Revue Française de science politique*.
18. Péan, P. (1975, Avril). M.Kissinger et le pétrole. *Le Monde Diplomatique*.
19. Rucz, C. (1978). Les mécanisme de coopération dans le cadre du Dialogue euro-arabe. *Annuaire française de droit international*.